الجمهورية اللبنانية
وزارة المالية
الوزير

قرار رقم ١/٤١٥

قبول العرض الفائز (الملتزم المؤقت) وتحديد فترة التجميد

بيروت، في ٣ نيسان ٢٠٢٦

الموضوع: تلزيم تقديم مطبوعات لصالح وزارة المالية- المديرية العامة للشؤون العقارية بطريقة طلب عروض أسعار.

المرجع: قرار معالي وزير المالية رقم ١/٢٩ تاريخ ٢٠٢٦/١/١٦ (اجراء طلب عروض اسعار لصالح وزارة المالية- المديرية العامة للشؤون العقارية من الشركات التالية: شركة المريم للطباعة والتجارة ش.م.م.، شركة مركز الطباعة الحديثة ش.م.م.، وشركة دبوق العالمية للطباعة والتجارة العامة ش.م.م.).

- في تمام الساعة الحادية عشر ظهرًا من نهار الاربعاء الواقع في ٢٠٢٦/٢/٢٥ اجتمعت لجنة التلزيم المشكّلة بموجب قرار معالي وزير المالية السابق رقم ١/٧٥ تاريخ ٢٠٢٤/١/٢٤، لفض العروض المقدمة للمشاركة في طلب عروض الاسعار المحدد بموجب قرار معالي وزير المالية رقم ١/٢٩ تاريخ ٢٠٢٦/١/١٦.

- استلمت لجنة التلزيم الملف مع كامل محتوياته واطلعت على محضر العروض، وتبين أنه تقدم لهذا التلزيم عرضيْن.

- قامت لجنة التلزيم بتدقيق مستندات الغلاف الأول لكل عرض على حدة، وتبيّن لها، أولًا، وجود بعض النواقص في مستندات شركة دبوق العالمية للطباعة والتجارة ش.م.م، فأبلغت ممثلها الحاضر بوجوب تأمينها ضمن مهلة أسبوع، وثانيًا، انطباق المستندات الخاصة بشركة مركز الطباعة الحديثة ش.م.م على احكام دفتر الشروط الخاص بالصفقة، فقرّرت قبولهذا الأخير شكلًا واعتباره مؤهلًا من الناحية الادارية.

- في تمام الساعة الحادية عشر ظهرًا من نهار الاربعاء الواقع في ٢٠٢٦/٣/١١ (تاريخ الجلسة الثانية حيث حصل تأخير في موعدها الى ما يزيد عن اسبوع عن الجلسة الاولى وفقًا لما كان محدد بسبب اندلاع الحرب والظروف الامنية) اجتمعت اللجنة وتبيّن لها أنّ شركة دبوق العالمية للطباعة والتجارة ش.م.م تقدّمت بالكتاب المسجل في المديرية العامة للشؤون العقارية تحت الرقم ١١٤٢ تاريخ ٢٠٢٦/٣/٤ أفادت بموجبه تعذر تأمين الاذاعة التجارية وافادة الوقوعات لأسباب خارجة عن ارادتها (اقفال مبنى السجل التجاري في بعبدا واستحالة سحب الملفات او تجديدها وتمّ تقديم مستند حديث يثبت ذلك) وتعذر تأمين افادة البلدية المطلوبة بسبب اخلاء المكان منذ اكثر من عشرين سنة وسقوطه اثر حرب تموز ٢٠٠٦ وعدم التمكن من ايجاد اي اثر للملف الخاص بالشركة حتى في البلدية، عيّنت اللجنة على إثر ذلك موعدًا نهائيًا للجلسة بتاريخ ٢٠٢٦/٣/١٨ حتى تتمكن شركة دبوق من استكمال المستندات الناقصة مع الاكتفاء بصورة عن الافادات الصادرة عن السجل التجاري في السنة الماضية او ما قبلها الى جانب تأمين بعض النواقص الاخرى والضمانات التي تتعلق بتسديد الضرائب والرسوم.

- في تمام الساعة الحادية عشر ظهرًا من نهار الخميس الواقع في ٢٠٢٦/٣/١٩ (موعد الجلسة الثالثة وقد حصل تأخير يوم واحد في موعد الجلسة هذه التي كانت مقررة بتاريخ ٢٠٢٦/٣/١٨ بسبب الظروف الامنية) اجتمعت اللجنة وتبيّن لها أنّ شركة دبوق العالمية للطباعة والتجارة ش.م.م تقدّمت بالكتاب المسجل في المديرية العامة للشؤون العقارية تحت الرقم ١٢٩٥ تاريخ ٢٠٢٦/٣/١٧ أفادت بموجبه تعهدها بتأمين الاوراق المطلوبة من قبل لجنة التلزيم لكنّ وضع البلد الحالي والقصف الذي تتعرض له المنطقة الموجودة فيها الشركة يحول دون التمكن من الالتزام وتقديم المطبوعات وان رسى الالتزام عليها، لذلك طلبت التعاطف وقبول الانسحاب.

- وعملًا بالمذكرة رقم ٢/ هـ.ش م/ ٢٠٢٥ الصادرة عن رئيس هيئة الشراء العام، عمدت اللجنة الى فض الغلاف المالي للعرض الوحيد الذي استوفى الشروط الفنية والادارية (شركة مركز الطباعة الحديثة ش.م.م) ودراسته وتقييمه وفقًا لمضمون المذكرة اعلاه.

- وبعد التأكد من توافر الشروط التالية مجتمعة سندًا لأحكام الفقرة (٤) من المادة ٢٥ من قانون الشراء العام، لا سيما لناحية:

- ان مبادئ وأحكام قانون الشراء العام مطبقة وان العرض الوحيد ليس ناتجًا عن شروط حصرية تضمنها دفتر الشروط الخاص بالصفقة،
- ان الحاجة أساسية وملحة و وتأمين المطبوعات المطلوبة (سندات تمليك- افادات عقارية- دفاتر ذمة- ايصالات...) لا يحتمل المزيد من الانتظار أو الإرجاء من أجل حسن سير المرفق العام واستمراريته، ممّا يحتّم تأمينها بالسرعة القصوى،
- السعر منسجم مع القيمة التقديرية للمشروع،
- بقاء عارضًا وحيدًا مقبولًا ونية الإدارة بالتعاقد معه،

- وبعد تأكد الجهة الشارية من العرض الوحيد الذي استوفى الشروط الفنية والادارية عملًا بأحكام الفقرة (١) من المادة ٢٤ من قانون الشراء العام، قررت ارساء التلزيم مؤقتًا على العارض (شركة مركز الطباعة الحديثة ش.م.م)، عنوانه (بيروت- الرملة البيضاء- شارع توماس اديسون- بناية ريمو- الطابق الارضي)، بالسعر الإجمالي المقدم منه، بما فيه الضريبة على القيمة المضافة، والبالغ: /١٤،٤٩٩،٣٧٥،٠٠٠/ ل.ل. (فقط اربعة عشر مليارًا واربعماية وتسعة وتسعون مليونًا وثلاثماية وخمسة وسبعون الف ليرة لبنانية).

- وبذلك تكون فترة التجميد البالغة /١٠/ عشرة أيام عمل من تاريخ نشر هذا القرار على منصة هيئة الشراء العام، قد بدأت بتاريخ ٢٠٢٦/٤/٣، وتنتهي بتاريخ ٢٠٢٦/٤/١٦.

يُنشر هذا القرار على المنصة الإلكترونية المركزية لدى هيئة الشراء العام.

وزير المالية

ياسين جابر

ديوان وزارة المالية

مريم الشوفي

طارق رياض فواز

رئيس مصلحة الديوان التكليف

٢- نيسان ٢٠٢٦

المديرية العامة للشؤون العقارية
مصلحة الديوان

حسابات المديرية العامة للشؤون العقارية
ترفق مع الملف للتفضل بالاطلاع
وتلزم